

RODL زروق وشركة
محاسبون قانونيون ومستشارون

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون ومستشارون

البنك الوطنى المصرى
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2012
وتقرير الفحص المحدود عليها

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المرفقة للبنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية) في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى . والإدارة هي المسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ، وتختصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

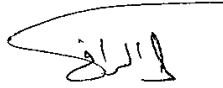
قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة اساسية من اشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق اجراءات تحليلية ، وغيرها من اجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

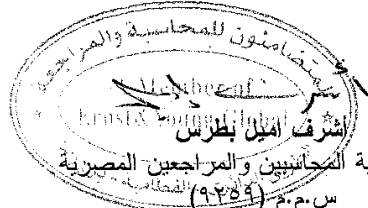
الاستنتاج

في ضوء فحصنا المحدود ، لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لاتعتبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للمنشأة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

القاهرة في : ١٣ أغسطس ٢٠١٢

مراقب الحسابات


علاء الدين احمد الرفعى
س.م.م (١٠٩٧٠)
رقم القيد فى الهيئة العامة للرقابة المالية (٣٠١)
RODL زروق وشركة



زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
س.م.م (٩٢٥٩)
رقم القيد فى الهيئة العامة للرقابة المالية (٨١)
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الميزانية

في ٣٠ يونيو ٢٠١٢

٢٠١١ ديسمبر ٣١	٢٠١٢ يونيو ٣٠	رقم الإيضاح	الأصول
١,٥٢٣,٣٠٦	١,٢٧٦,٥٠٨	(١٤)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
١,٢٠٧,٤٩٨	٣٩٢,٩٩٩	(١٥)	أرصدة لدى البنوك
٣,٧٠٨,٧٧٢	٤,٢٦٠,٣٥٧	(١٦)	أذون خزائنة
٧,١١٨,٩٧٤	٧,٧٥٤,٧٥٧	(١٧)	قروض وتسهيلات للعملاء
٢,٣٢١,٣١٦	٢,٩٩٨,٧٦٢	(١٩)	استثمارات مالية متاحة للبيع
٢١,٧٥٠	٢١,٧٥٠	(١٩)	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٢٣,١٢٣	٢٢,٤٣٧	(٢٠)	استثمارات في شركات شقيقة
٣٥٥,٩٨٨	٤٤٤,١٥٢	(٢١)	أصول أخرى
٢٤,٣٧٣	١١,٨١٥	(٢٨)	أصول ضريبية مؤجلة
١٩٠,٢٥٣	٢٠٤,٣٠٤	(٢٢)	أصول ثابتة
١٦,٤٩٥,٣٦٣	١٧,٣٨٧,٨٤١		إجمالي الأصول
			الإلتزامات وحقوق الملكية
			الإلتزامات
١,٢٤٠,٥٣٢	١,٨٠٤,٨٥١	(٢٣)	أرصدة مستحقة للبنوك
١٢,٣٢٣,٣٤٧	١٢,٦٧٢,٩٥٥	(٢٤)	ودائع العملاء
١٦,٠١٤	١٩,٧٠٦	(١٨)	مشتقات مالية
٩٣٥,٥٧٠	٩٣٩,١٤٥	(٢٥)	قروض أخرى
٢٤٠,٩٣٣	٢٢٠,٢٥٢	(٢٦)	التزامات أخرى
١٠٩,٥٣٩	١٠٥,٨٠٩	(٢٧)	مخصصات أخرى
-	١٨,٣٤٣		التزامات ضرائب الدخل الجارية
١٤,٨٧٥,٩٣٥	١٥,٧٨١,٠٦١		إجمالي الإلتزامات
			حقوق الملكية
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	(٢٩/ب)	رأس المال المصدر والمدفوع
١٧٧,٣٦٢	٢٣١,٣١٢	(٢٩/ج)	الاحتياطيات
٤٤٢,٠٦٦	٣٧٥,٤٦٨	(٢٩/د)	أرباح محتجزة
١,٦١٩,٤٢٨	١,٦٠٦,٧٨٠		إجمالي حقوق الملكية
١٦,٤٩٥,٣٦٣	١٧,٣٨٧,٨٤١		إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

رئيس مجلس الإدارة

عصام جاسم الصقر

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

د. ياسر اسماعيل حسن

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٨) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها .
- تقرير الفحص المحدود مرفق .

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢

رقم الإيضاح	المنتبة اشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢	المنتبة اشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١١	المنتبة اشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢	المنتبة اشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١١	الإيضاح
	بـالألف جنيه مصري	بـالألف جنيه مصري	بـالألف جنيه مصري	بـالألف جنيه مصري	
(٥)	٣١٤,٢٠٠	٤٣٢,٥٨٥	٦٣٢,٩١٨	٨٠٥,٠٣١	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٥)	(١٩٠,٨٣٢)	(٢٦٩,٤٢٧)	(٣٧٥,٨٨٣)	(٤٩٤,٦٧٥)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
	١٢٣,٣٦٨	١٦٣,١٥٨	٢٥٧,٠٣٥	٣١٠,٣٥٦	صافي الدخل من العائد
(٦)	٣٩,٩٨١	٣٨,٩٥٣	٧٩,٠٩٥	٨٧,٠٢٦	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٦)	(٢٣٦)	(٥٢٥)	(٤٧٥)	(٧٧٨)	مصروفات الأتعاب والعمولات
	٣٩,٧٤٥	٣٨,٤٢٨	٧٨,٦٢٠	٨٦,٢٤٨	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
(٧)	١,٥٢٠	٦١١	١,٥٢٤	٦١١	توزيعات الأرباح
(٨)	٤٩٠	٤,٨٧٥	٨,٩٨٩	٥,٩٦٣	صافي دخل المتاجرة
(٩)	١٩,٧٠٩	٤,٠١٠	٢٠,٤٨٢	١٦,٠٢٩	أرباح الاستثمارات المالية
(١٠)	-	-	-	٥٤	حصة البنك في نتائج شركات شقيقة
(١٧)	(٣٣,٥٠٠)	(١٥,٠٠٠)	(٦٢,٤٨٠)	(٤٧,٢٠٥)	(عبء) رد الاضمحلال عن خسائر الإتمان
(١١)	(٦١,٢٩٢)	(٦٤,٢٨٠)	(١٢٠,٧٧٣)	(١٢٨,٣٨٥)	مصروفات إدارية
(١٢)	(٤,٤٠٥)	(٨,٢٦٢)	(٥,٥١٩)	(١٢,٦٣٥)	إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى
	٨٥,٦٣٥	١٢٣,٥٤٠	١٧٧,٨٧٨	٢٣١,٠٣٦	الأرباح قبل ضرائب الدخل
(١٣)	(١٣,٩٨٠)	(٣٤,٣٦٧)	(٤٢,٥٤٨)	(٦٥,٣٦٧)	ضرائب الدخل الجارية
(١٣)	٢٤٥	(٢,٨٥٣)	(٣٨٦)	(٤,٢٩٢)	ضرائب مؤجلة
	٧١,٩٠٠	٨٦,٣٢٠	١٣٤,٩٤٤	١٦١,٣٧٧	صافي أرباح الفترة
	٠,٧٢	٠,٨٦	١,٣٥	١,٦١	ربحية السهم (جنية / سهم)

رئيس مجلس الإدارة

عصام جاسم الصقر

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

د. ياسر اسماعيل حسن

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٨) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها .

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية
عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

الإجمالي	الأرباح المحتجزة	احتياطي مخاطر بنكية	احتياطي قيمة عادلة	احتياطي رأسمالي	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني	رأس المال المدفوع	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
1,800,491	665,354	4,000	(6,884)	16,780	9,205	56,773	55,263	1,000,000	الرصيد في 1 يناير 2011
(368,019)	(368,019)	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات نقدية لعام 2010
-	(80,821)	-	-	8,479	-	50,000	22,342	-	المحول الى الاحتياطيات
(31)	-	-	(31)	-	-	-	-	-	فرق ترجمة العملات الاجنبية
(11,608)	-	-	(11,608)	-	-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع
(763)	-	-	(763)	-	-	-	-	-	رد جزء من احتياطي القيمة العادلة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
38	-	-	38	-	-	-	-	-	ضرائب الدخل المؤجلة
134,944	134,944	-	-	-	-	-	-	-	صافي أرباح الفترة
<u>1,555,052</u>	<u>351,458</u>	<u>4,000</u>	<u>(19,248)</u>	<u>25,259</u>	<u>9,205</u>	<u>106,773</u>	<u>77,605</u>	<u>1,000,000</u>	الرصيد في 30 يونيو 2011

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

تابع قائمة التغير في حقوق الملكية
عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

الإجمالي	الأرباح المحتجزة	احتياطي مخاطر بنكية	احتياطي قيمة عادلة	احتياطي رأسمالي	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني	رأس المال المدفوع	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
1,619,428	442,066	4,000	(45,480)	25,259	9,205	106,773	77,605	1,000,000	الرصيد في 1 يناير 2012
(166,698)	(166,698)	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات نقدية لعام 2011
-	(61,277)	-	-	-	-	50,000	11,277	-	المحول الى الاحتياطيات
(157)	-	-	(157)	-	-	-	-	-	فرق ترجمة العملات الاجنبية
1,171	-	-	1,171	-	-	-	-	-	التغير في القيمة العادلة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
(75)	-	-	(75)	-	-	-	-	-	رد جزء من احتياطي القيمة العادلة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع
(8,266)	-	-	(8,266)	-	-	-	-	-	رد ضرائب الدخل المؤجلة
161,377	161,377	-	-	-	-	-	-	-	صافي ارباح الفترة
1,606,780	375,468	4,000	(52,807)	25,259	9,205	156,773	88,882	1,000,000	الرصيد في 30 يونيو 2012

- الإيضاحات المرفقة من (1) الى (38) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

30 يونيو 2011	30 يونيو 2012	
بالآلاف جنية مصري	بالآلاف جنية مصري	
177,878	231,036	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		الأرباح قبل ضرائب الدخل
		تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :
6,871	9,260	إهلاك واستهلاك
62,480	47,205	عبء الاضمحلال عن خسائر الإئتمان
-	3,966	عبء مخصصات أخرى
278	(13)	فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية
(4,812)	(1,302)	فروق تقييم اصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الاجنبية
-	(54)	حصة البنك في نتائج اعمال الشركات الشقيقة
1,707	(3,329)	خسائر (أرباح) بيع اصول ثابتة
(811)	(13,565)	خسائر (أرباح) بيع اصول مالية متاحة للبيع
(5,291)	(6,140)	المستخدم من مخصصات أخرى
4,967	2,023	تكلفة مستهلكة
(1,523)	(611)	توزيعات أرباح
241,744	268,476	أرباح التشغيل قبل التغييرات في الأصول والالتزامات المستخدمة من أنشطة التشغيل
		صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات
166,536	71,850	أرصدة لدى البنوك
422,407	(1,011,984)	أذون الخزانة
6,204	-	أصول مالية بغرض المتاجرة
(62,248)	(715,817)	قروض وتسهيلات للعملاء و البنوك
(30,984)	(62,613)	أصول أخرى
(31,059)	564,319	أرصدة مستحقة للبنوك
(1,225,820)	339,608	ودائع العملاء
4,392	3,692	مشتقات مالية
(6,888)	(20,681)	التزامات أخرى
(28,981)	(47,024)	ضرائب الدخل المسددة
(544,697)	(610,174)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل (1)
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(32,335)	(23,221)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
(184)	8,975	منحصلات من مبيعات الأصول الثابتة
693,399	296,276	منحصلات من بيع استثمارات مالية متاحة للبيع
(226,212)	(959,939)	مشتريات استثمارات مالية متاحة للبيع
(15,000)	-	مدفوعات مقابل اقتناء شركات تابعة وشقيقة
35,710	-	منحصلات من استبعاد شركات تابعة وشقيقة" اضافة ارباح بيع شركات شقيقة"
1,522	1,360	توزيعات أرباح محصلة
456,900	(676,549)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار(2)

البنك الوطنى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

تابع قائمة التدفقات النقدية

عن الفترة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2012

<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>		
344,080	3,575	الزيادة فى قروض طويلة الاجل
(368,019)	(166,698)	توزيعات الارباح المدفوعة
<u>(23,939)</u>	<u>(163,123)</u>	صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة التمويل (3)
<u>(111,736)</u>	<u>(1,449,846)</u>	صافى الزيادة فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة (3+2+1)
1,408,603	2,632,915	رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول الفترة
<u>1,296,867</u>	<u>1,183,069</u>	رصيد النقدية وما فى حكمها فى اخر الفترة
		وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى :
1,436,025	1,276,508	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى
1,118,934	392,999	أرصدة لدى البنوك
3,294,754	4,260,357	أذون الخزانة
(1,258,207)	(1,044,514)	أرصدة لدى البنوك المركزية فى إطار نسبة الاحتياطي الالزامي
(38,848)	(222,214)	أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
<u>(3,255,791)</u>	<u>(3,480,067)</u>	أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر
<u>1,296,867</u>	<u>1,183,069</u>	النقدية وما فى حكمها

- الإيضاحات المرفقة من (1) الى (38) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية

1 - معلومات عامة

يقدم البنك الوطني المصري خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال 41 فرعاً ويوظف 1219 موظف في تاريخ المركز المالي. تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب أحكام قانون الاستثمار رقم (43) لعام 1974 وتعديلاته ، في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في 13 شارع الثمار الجيزه ، والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية.

2 - ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية ، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك .

أ - أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام 2006 وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 المتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية . وقد تم إعداد هذه القوائم المالية للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة .

ب - الشركات التابعة والشقيقة

ب/1 الشركات التابعة

هي الشركات (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities / SPEs) التي يمتلك البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت ، ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة .

ب/2 الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من 20% إلى 50% من حقوق التصويت .

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات إقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الإقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/ أو أدوات حقوق ملكية مصدره و/ أو إلتزامات تكبدها البنك و/أو إلتزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقنتاه ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الإقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الإلتزامات المحتملة المقنتاه القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الإقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الإقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الإقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم المحاسبة عن الشركات الشقيقة في القوائم المالية للبنك بطريقة حقوق الملكية ، وتثبت توزيعات الأرباح عند إعتماها خصماً من القيمة العادلة المثبتة بالأصول .

ج - التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى ، والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة .

د - ترجمة العملات الأجنبية

1/د/ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك .

2/د/ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

— تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى فى نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ ، ويتم الإعراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية :

- * صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول / الإلتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع .
- * حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافى الاستثمار .
- * إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقى البنود .

— يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة إستثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات فى التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الإعراف فى قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات فى التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف فى بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الإعراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير فى القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / إستثمارات مالية متاحة للبيع) .

— تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الإعراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة إستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن إحتياطي القيمة العادلة فى حقوق الملكية .

هـ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، وقروض ومديونيات ، وأصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وأصول مالية متاحة للبيع ، وتقوم الإدارة بتحديد وتصنيف أصولها المالية عند الاعتراف الأولي .

هـ/1 الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

— يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها فى الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح فى الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

— يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فى الحالات التالية :

عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة فى الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .

عند إدارة بعض الإستثمارات مثل الإستثمارات فى أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الإستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الإستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية ، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

— يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك فى قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " .

— لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

— فى جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أى أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة .

هـ/2 القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة فى سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو فى مدى زمني قصير ، يتم تبويبها فى هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها .
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية .

هـ/3 الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ إستحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بإستثناء حالات الضرورة .

هـ/4 الأصول المالية المتاحة للبيع

تمثل الأصول المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات فى أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلى بالنسبة للأصول المالية :

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية فى تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع .
- يتم الإعتراف أولاً بالأصول المالية التى لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الإعتراف بالأصول المالية التى يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة .
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهى فترة سريان الحق التعاقدى فى الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الإلتزامات عندما تنتهى إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات وللاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
- يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك فى الفترة التى تحدث فيها بينما يتم الإعتراف مباشرة فى حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إضمحلال قيمته عندها يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التى سبق الإعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك فى تحصيلها .
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها فى أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالى أو لم تتوفر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم

الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى إضمحلال فى القيمة .

- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالى المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذى يسرى عليه تعريف القروض و المديونيات (سندات أو قروض) نقلا عن مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - كل حسب الاحوال ، وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور كل حسب الأحوال أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة فى تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة ببنك الأصول التى تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالى :

1 - فى حالة الأصل المالى المعاد تبويبه الذى له تاريخ إستحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقى للإستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلى ويتم استهلاك أى فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقى للأصل المالى بإستخدام طريقة العائد الفعلى ، وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالى لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر .

2 - فى حالة الأصل المالى الذى ليس له تاريخ إستحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها فى الأرباح والخسائر وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالى لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر .

- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالى (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره بسعر العائد الفعلى للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف فى الأرباح والخسائر .

- فى جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالى طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك فى تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلى وذلك من تاريخ التغيير فى التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل فى تاريخ التغيير فى التقدير .

و - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام فى آن واحد .

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

ط - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند " عائد القروض والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية التى تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها ، ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية .

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد 25% من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة .

ي - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (ط) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي .

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها .

ك - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها .

م - اضمحلال الأصول المالية

1/م الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية ، ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها .

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوي تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير الى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة الى اثني عشر شهراً .

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .
- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل الى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل الى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل .

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل . ولأغراض العملية ، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني ، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة . وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة .

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً .

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية .

2/م الأصول المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل .

ويعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ 10% من تكلفة القيمة الدفترية ، كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع ، وكان من الممكن ربط

ذلك الارتفاع بموضوعية يحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد
الاضمحلال من خلال قائمة الدخل .

ع - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب . وتظهر جميع
الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصا الإهلاك وخسائر الاضمحلال . وتتضمن التكلفة التاريخية
النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة .

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلا مستقلا ،
حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملا تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى
البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة
والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت
لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	50 سنة
أثاث مكنتي وخزائن	ما بين 10 سنة و 40 سنة
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	10 سنة
وسائل نقل	5 سنة
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	5 سنة
تجهيزات وتركيبات	5 سنة

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية ، وتعديل كلما
كان ذلك ضرورياً . ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع
أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ، ويتم تخفيض
القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة
الاستردادية

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستردادية للأصل ، أيهما أعلى ،
ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية
، ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

ص - الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون 95 لسنة 1995 بشأن التأجير التمويلي ، وذلك إذا
كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد بقيمة محددة وكانت فترة العقد تمثل
ما لا يقل عن 75 % من العمر الانتاجي المتوقع للأصل على الأقل ، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي
مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن 90% من قيمة الأصل ، وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود
إيجار تشغيلي .

ص/1 الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار ، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول
المستأجرة ، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن السنة التي حدثت فيها ، وإذا قرر البنك
ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلا ضمن
الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات
الطريقة المتبعة للأصول المماثلة .

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ص/2 التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً ، يتم تسجيل الأصول ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لهذا الأصل بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة ، ويتم الاعتراف بإيرادات الإيجار على أساس معدل العائد على عقد الإيجار بالإضافة الى مبلغ يماثل تكلفة الإهلاك عن السنة ، ويرحل في الميزانية الفرق بين إيراد الإيجار المعترف به في قائمة الدخل وبين إجمالي حسابات عملاء الإيجار التمويلي وذلك لحين انتهاء عقد الإيجار حيث يتم استخدامه لإجراء مقاصة مع صافي القيمة الدفترية للأصل المؤجر . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والتأمين على قائمة الدخل عند تحملها الى المدى الذي لا يتم تحميله على المستأجر .

وعندما توجد أدلة موضوعية على أن البنك لن يستطيع تحصيل كل أرصدة مديني الإيجار التمويلي ، يتم تخفيضها الى القيمة المتوقع استردادها .

وبالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ق - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء ، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأدوات الخزنة وأوراق حكومية أخرى .

ر - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات الأخرى عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ، ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدره للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ت - مزايا العاملين

التأمينات الإجتماعية :

يلتزم البنك بسداد إشتراكات إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ولايتحمل البنك أى إلتزامات إضافية بمجرد سداد تلك الإشتراكات ويتم تحميل تلك الإشتراكات الدورية على قائمة الدخل عن السنة التى تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين .

حصة العاملين فى الأرباح :

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين فى الأرباح ويعترف بحصة العاملين فى الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح فى حقوق الملكية وكإلتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمي البنك ولا تسجل أى إلتزامات بحصة العاملين فى الأرباح غير الموزعة .

وثائق التأمين الجماعي :

يساهم البنك والعاملين فى وثائق التأمين الجماعي بنسبة مئوية من أجور العاملين ويتم إستقطاع الإشتراكات الشهرية ، ولا يوجد على البنك أية إلتزامات إضافية تلى سداد الإشتراكات وتم الإعتراف بالإشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند إستحقاقه ويتم الاعتراف بالإشتراكات المدفوعة مقدماً ضمن الأصول الى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة الى تخفيض الدفعات المستقبلية أو الى استرداد نقدي .

ث - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببندود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد الميزانية .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه فى حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ما سبق تخفيضه .

خ - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً الحصول على القرض ، ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي .

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تقرر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات ، وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون .

توزع أرباح البنك الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي:

- 1 - يقطع مبلغ يوازى 5 % من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانونى ويقف هذا الإقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازى 100% من رأس المال المدفوع ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الإقتطاع .
- 2 - ثم يقطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة اولى من الأرباح قدرها 5% للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية.
- 3 - ثم تخصص بعد ذلك نسبة 10% من الأرباح للموظفين والعمال فى البنك وتوزع طبقاً للقواعد التي يقترحها مجلس الإدارة وتعتمدها الجمعية العامة وبما لا يزيد عن مجموع الأجور السنوية للعاملين فى البنك.
- 4 - يخصص بعد ما تقدم نسبة لا تجاوز 10% من الباقي لمكافأة مجلس الإدارة.
- 5 - يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية فى الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة .

ض - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

ظ - ارقام المقارنة

يعاد تبويب ارقام المقارنه كلما كان ذلك ضروريا للتوافق مع التغييرات فى العرض المستخدم فى فترة الإفصاح .

3 - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها الى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك الى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد والى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى ، ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى .

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أو لا بأول ، ويقوم

البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة ، وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية ، بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر ، ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة

الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين ، كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض ، وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

1/أ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- * احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
- * المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
- * خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26 ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ الميزانية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/3) .

- يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء ، وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم ، وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ، ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز

الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير فى تقييم مدى احتمال التأخر ، ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ، ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلى للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
1	ديون جيدة
2	المتابعة العادية
3	المتابعة الخاصة
4	ديون غير منتظمة

- يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر ، على سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية ، وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث .
- وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر ، ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين ، وأولوية المطالبة ، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة

بالنسبة لأدوات الدين والأذون ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان ، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة ، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ، ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

2/أ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية ، ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك ، ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببند المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الأجلة ، ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان ، ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة ، ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ، ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

* الرهن العقاري .

* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .

* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ، ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى ، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق . ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب ، وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض ، وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات ، أو الاعتمادات المستندية . ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان . إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة . ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

3/أ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/1) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في إعداد القوائم المالية . ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية الفترة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة . ومع ذلك ، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف . ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك :

تقييم البنك		30 يونيو 2012		31 ديسمبر 2011	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	
	%	%	%	%	
ديون جيدة	72.1 %	17.6 %	77.5 %	20.1 %	
المتابعة العادية	10.4 %	2.6 %	1.8 %	0.5 %	
المتابعة الخاصة	5.0 %	1.5 %	8.3 %	2.7 %	
ديون غير منتظمة	12.5 %	78.3 %	12.4 %	76.7 %	
	100 %	100 %	100 %	100 %	

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26 ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس مجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

4/أ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح 1/أ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار

تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	1 %	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	1 %	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	2 %	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	2 %	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حدياً	3 %	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	5 %	3	المتابعة الخاصة
8	دون المستوى	20 %	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك في تحصيلها	50 %	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	100 %	4	ديون غير منتظمة

5/أ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات بعد خصم المخصص

31 ديسمبر 2011 بالآلاف جنيه مصري	30 يونيو 2012 بالآلاف جنيه مصري	
3,708,772	4,260,357	البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية
		أذون الخزانة
		قروض وتسهيلات للعملاء
		قروض لأفراد :
14,193	16,325	- بطاقات ائتمان
477,158	536,260	- قروض شخصية
13,300	16,722	- قروض عقارية
		قروض لمؤسسات :
1,199,634	1,837,276	- حسابات جارية مدينة
4,005,893	3,977,218	- قروض مباشرة
1,408,796	1,370,956	- قروض مشتركة
		استثمارات مالية :
2,271,579	2,925,091	- ادوات دين
234,686	271,211	أصول أخرى
<u>13,334,011</u>	<u>15,211,416</u>	الإجمالي
		البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية
331,763	258,148	الأوراق المقبولة
1,160,368	1,244,706	خطابات ضمان
358,002	406,348	اعتمادات مستندية استيراد / تصدير
167,229	389,097	ضمانات بناء على طلب بنوك أخرى أو بكفالتها
<u>2,017,362</u>	<u>2,298,299</u>	

6/أ قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية :

القيمة بالآلاف جنيه مصري	30 يونيو 2012	31 ديسمبر 2011	
قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للعملاء		
6,255,318	7,158,602		لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
941,577	636,759		متأخرات ليست محل اضمحلال
885,064	967,890		محل اضمحلال
<u>8,081,959</u>	<u>8,763,251</u>		الإجمالي

البنك الوطنى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2012

يخصم :

مخصص خسائر الأضمحلال

العوائد المجنبية

الصافى

943,420	988,815
19,565	19,679
<u>7,118,974</u>	<u>7,754,757</u>

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الايضاحات المتممة للقوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء (لا يوجد عليها متأخرات او اضمحلال)
30 يونيو 2012

إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	(بالآلف جنيه مصري)				أفراد				التقييم
	قروض أخرى	قروض مشاركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
6,028,826	-	1,363,257	3,666,263	497,872	16,879	473,390	11,165	-	جيدة
778,892	-	-	319,075	448,953	-	10,291	573	-	المتابعة العادية
350,884	-	-	178,797	140,688	-	31,399	-	-	المتابعة الخاصة
7,158,602	-	1,363,257	4,164,135	1,087,513	16,879	515,080	11,738	-	

لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحويل .

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء (لا يوجد عليها متأخرات او اضمحلال)

31 ديسمبر 2011

إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	(بالآلف جنيه مصري)				أفراد				التقييم
	قروض أخرى	قروض مشاركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
5,784,161	-	1,429,048	4,148,002	-	13,457	183,624	10,030	-	جيدة
139,054	-	-	-	127,704	-	11,350	-	-	المتابعة العادية
332,103	-	-	-	327,776	-	4,327	-	-	المتابعة الخاصة
6,255,318	-	1,429,048	4,148,002	455,480	13,457	199,301	10,030	-	

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى 90 يوماً ولكنها ليست محل اضمحلال ، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك . وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي :

30 يونيو 2012					(بالألف جنيه مصري)
					أفراد
حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الإجمالي	
-	2,037	26,049	-	28,086	متأخرات حتى 30 يوماً
-	3,144	8,095	-	11,239	متأخرات أكثر من 30 الى 60 يوماً
-	500	4,898	-	5,398	متأخرات أكثر من 60 الى 90 يوماً
-	5,681	39,042	-	44,723	الإجمالي
					مؤسسات
حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	الإجمالي	
-	-	-	-	-	متأخرات حتى 30 يوماً
316	-	-	-	316	متأخرات أكثر من 30 الى 60 يوماً
591,720	-	-	-	591,720	متأخرات أكثر من 60 الى 90 يوماً
592,036	-	-	-	592,036	الإجمالي
651,455	-	-	-	651,455	القيمة العادلة للضمانات

عند الإثبات الأولي للقروض والتسهيلات ، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة . وفي الفترات اللاحقة ، يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة .

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

(بالآلاف جنيه مصري)

31 ديسمبر 2011

أفراد					
الإجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
274,325	-	273,691	634	-	متأخرات حتى 30 يوماً
14,865	-	11,350	3,515	-	متأخرات أكثر من 30 إلى 60 يوماً
4,630	-	4,327	303	-	متأخرات أكثر من 60 إلى 90 يوماً
<u>293,820</u>	<u>-</u>	<u>289,368</u>	<u>4,452</u>	<u>-</u>	الإجمالي
مؤسسات					
الإجمالي	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	
-	-	-	-	-	متأخرات حتى 30 يوماً
-	-	-	-	-	متأخرات أكثر من 30 إلى 60 يوماً
647,757	-	-	-	647,757	متأخرات أكثر من 60 إلى 90 يوماً
<u>647,757</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>647,757</u>	الإجمالي
<u>938,638</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>938,638</u>	القيمة العادلة للضمانات

قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

- قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات 967,890 ألف جنيه مصري مقابل 885,064 ألف جنيه مصري في آخر سنة المقارنة .

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة متضمناً القيمة العادلة للضمانات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك القروض

(بالف جنيه مصري)

التقييم	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	أفراد		مؤسسات			الإجمالي
			قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	
30 يونيو 2012	-	747	29,143	-	926,257	-	11,743	967,890
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	-	-	-	-	-	-	-	-
القيمة العادلة للضمانات	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	-	747	29,143	-	926,257	-	11,743	967,890
التقييم	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	أفراد		مؤسسات			الإجمالي
			قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	
31 ديسمبر 2011	-	1,305	30,324	-	841,868	-	11,567	885,064
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	-	-	-	-	-	-	-	-
القيمة العادلة للضمانات	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	-	1,305	30,324	-	841,868	-	11,567	885,064

البنك الوطنى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2012

- قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد . وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير الى أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة . وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة . ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل ، خاصة قروض تمويل العملاء .

31 ديسمبر 2011 بالآلاف جنيه مصري	30 يونيو 2012 بالآلاف جنيه مصري	قروض وتسهيلات للعملاء مؤسسات - قروض مشتركة الإجمالي
11,567	11,743	
11,567	11,743	

7/أ أدوات دين وأذون الخزانة

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة وفقاً لوكالات التقييم فى آخر السنة المالية ، بناء على تقييم ستاندرد أند بورز وما يعادله .

أ - خطر السوق.

(بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	استثمارات فى أوراق مالية	أذون خزانة	
-	-	-	AAA
-	-	-	AA- الى AA+
-	-	-	A- الى A+
7,185,448	2,925,091	4,260,357	أقل من A-
7,185,448	2,925,091	4,260,357	الإجمالي

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل فى تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير فى أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة فى السوق والتغيرات فى مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة فى إدارة المخاطر بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين . ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق الى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق ، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتتأثر بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة . وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع .

ب/1 أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق ، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية . وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة . وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للخطر " للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة ، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق . ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يومياً بمعرفة إدارة المخاطر بالبنك .

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق . وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك ، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (98%) . وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (2%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة . ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة . وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستنتج ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة . ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة . ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات ، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية - وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية . ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر .

ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق .

وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزءاً أساسياً من نظام البنك في رقابة خطر السوق ، يقوم مجلس الإدارة سنوياً بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط . ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعية من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك .

ويتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج الاختبارات الى الإدارة العليا ومجلس الإدارة .

اختبارات الضغوط Stress Testing

تعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد . ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة . وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك ، اختبار ضغط عوامل الخطر ، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية ، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة واختبار ضغوط خاصة ، تتضمن أحداثاً محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة ، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات . وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط .

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

ب/2 خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً . ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية الفترة المالية . ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

(المعادل بالآلاف جنيه مصري)						في نهاية
الإجمالي	عملات أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصري	30 يونيو 2012
						الأصول المالية
1,276,508	11,456	1,681	22,285	267,241	973,845	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
392,999	36,828	29,369	212,752	107,190	6,860	أرصدة لدى البنوك
4,260,357	-	-	-	-	4,260,357	أذون الخزانة
8,763,251	-	81,889	104,295	1,988,412	6,588,655	قروض وتسهيلات للعملاء استثمارات مالية :
2,998,762	-	-	-	272,417	2,726,345	- متاحة للبيع
21,750	-	-	-	-	21,750	- محتفظ بها
17,713,627	48,284	112,939	339,332	2,635,260	14,577,812	حتى تاريخ الاستحقاق إجمالي الأصول المالية
						الالتزامات المالية
1,804,851	-	81,415	5,054	88,970	1,629,412	أرصدة مستحقة للبنوك
12,672,955	44,914	30,731	331,815	1,641,890	10,623,605	ودائع للعملاء
19,706	-	-	-	-	19,706	مشتقات مالية
939,145	-	-	-	939,145	-	قروض أخرى
15,436,657	44,914	112,146	336,869	2,670,005	12,272,723	إجمالي الالتزامات المالية
2,276,970	3,370	793	2,463	(34,745)	2,305,089	صافي المركز المالي في 30 يونيو 2012
						في نهاية
16,864,601	38,119	117,159	442,053	3,082,425	13,184,845	31 ديسمبر 2011 إجمالي الأصول المالية
14,525,463	37,250	117,581	436,375	3,039,722	10,894,535	إجمالي الالتزامات المالية
2,339,138	869	(422)	5,678	42,703	2,290,310	صافي المركز المالي في 31 ديسمبر 2011

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

ب/3 خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تتخفف الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك ، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة المخاطر بالبنك .

ويخصص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب :

(الف جنيه مصري)

الإجمالي	بدون عائد	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	في نهاية 30 يونيو 2012
1,276,508	1,054,294	-	-	222,214	-	-	الأصول المالية
392,999	-	-	-	-	41,396	351,603	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
4,260,357	-	-	-	4,210,823	49,534	-	أرصدة لدى البنوك
8,763,251	-	692,976	2,434,525	3,141,892	1,632,159	861,699	أذون الخزينة
2,998,762	-	873,717	2,125,045	-	-	-	قروض وتسهيلات للعملاء (بالإجمالي)
21,750	-	21,750	-	-	-	-	استثمارات مالية :
							- متاحة للبيع
							- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
17,713,627	1,054,294	1,588,443	4,559,570	7,574,929	1,723,089	1,213,302	إجمالي الأصول المالية
1,804,851	-	-	-	164,888	-	1,639,963	الالتزامات المالية
12,672,955	52,184	13,829	2,967,612	1,025,549	3,704,786	4,908,995	أرصدة مستحقة للبنوك
19,706	-	-	-	-	-	19,706	ودائع للعملاء
939,145	-	939,145	-	-	-	-	مشتقات مالية
							قروض أخرى
15,436,657	52,184	952,974	2,967,612	1,190,437	3,704,786	6,568,664	إجمالي الالتزامات المالية
2,276,970	1,002,110	635,469	1,591,958	6,384,492	(1,981,697)	(5,355,362)	فجوة إعادة تسعير العائد في 30 يونيو 2012
16,864,601	1,315,223	1,328,222	4,644,323	4,435,744	1,999,377	3,141,712	في نهاية 31 ديسمبر 2011
14,525,463	66,723	937,056	2,172,934	1,126,359	4,179,751	6,042,640	إجمالي الأصول المالية
2,339,138	1,248,500	391,166	2,471,389	3,309,385	(2,180,374)	(2,900,928)	إجمالي الالتزامات المالية
							فجوة إعادة تسعير العائد في 31 ديسمبر 2011

ج - خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة لجنة مراقبة الأصول والالتزامات بالبنك ما يلي :

- * يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات . ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء .
- * ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
- * الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
- * مراقبة نسب السيول بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
- * إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم لجنة مراقبة الأصول والالتزامات أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بلجنة مراقبة الأصول والالتزامات بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والأجال .

التدفقات النقدية غير المشتقة

يمثل الجدول التالي التدفقات النقدية المدفوعة من قبل البنك بطريقة الالتزامات المالية غير المشتقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية في تاريخ الميزانية . وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصصة ، بينما يدير البنك خطر السيولة على أساس التدفقات النقدية غير المخصصة المتوقعة وليست التعاقدية :

(الف جنيه مصري)

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	في نهاية 30 يونيو 2012
1,804,851	-	-	-	164,888	1,639,963	الالتزامات المالية
12,672,955	13,829	2,967,612	1,025,549	3,704,786	4,961,179	أرصدة مستحقة للبنوك
939,145	-	939,145	-	-	-	ودائع للعملاء
15,416,951	13,829	3,906,757	1,025,549	3,869,674	6,601,142	قروض أخرى
17,713,627	1,256,372	4,340,785	6,691,819	3,138,239	2,286,412	إجمالي الالتزامات المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدية
						إجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدية

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

(الف جنيه مصري)

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	في نهاية 31 ديسمبر 2011
1,240,532	-	-	-	479,776	760,756	الالتزامات المالية
12,333,347	2,111	2,239,032	948,178	3,878,156	5,265,870	أرصدة مستحقة للبنوك
935,570	934,945	-	625	-	-	ودائع للعملاء
14,509,449	937,056	2,239,032	948,803	4,357,932	6,026,626	قروض أخرى
16,864,601	1,256,649	4,287,207	5,431,446	1,532,607	4,356,692	إجمالي الالتزامات المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى وإجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى

مشتقات التدفقات النقدية

مشتقات يتم تسويتها بالاجمالي

تتضمن مشتقات البنك التي يتم تسويتها بالاجمالي ما يلي

مشتقات معدل العائد على عقود مبادلة العائد

يوضح الجدول التالي مشتقات الالتزامات المالية التي سوف يتم تسويتها بالاجمالي موزعة على اساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية في تاريخ الميزانية وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية غير المخصصة

(الف جنيه مصري)

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	في نهاية 30 يونيو 2012
176,353	121,180	55,173	-	-	-	مشتقات معدل العائد
176,353	121,180	55,173	-	-	-	- تدفقات خارجية
176,353	121,180	55,173	-	-	-	- تدفقات داخلية
176,353	121,180	55,173	-	-	-	إجمالي تدفقات خارجية
176,353	121,180	55,173	-	-	-	إجمالي تدفقات الداخلة

الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	حتى شهر واحد	في نهاية 31 ديسمبر 2011
175,564	120,638	54,926	-	-	-	مشتقات معدل العائد
175,564	120,638	54,926	-	-	-	- تدفقات خارجية
175,564	120,638	54,926	-	-	-	- تدفقات داخلية
175,564	120,638	54,926	-	-	-	إجمالي تدفقات خارجية
175,564	120,638	54,926	-	-	-	إجمالي تدفقات الداخلة

البنك الوطنى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2012

بنود خارج الميزانية

وفقاً للجدول الوارد فيما بعد وفقاً للإيضاح رقم (32) :

(بالآلف جنيه مصري)						فى نهاية
الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	لا تزيد عن سنة واحدة	الإجمالي	الإجمالي	30 يونيو 2012
2,298,299	—	—	2,298,299	2,298,299	2,298,299	ضمانات مالية ، وكمبيالات مقبولة وتسهيلات مالية أخرى
33,537	2,022	22,752	8,763	33,537	8,763	ارتباطات عن الإيجار التشغيلي
206,452	—	—	206,452	206,452	206,452	ارتباطات رأسمالية ناتجة عن اقتناء أصول ثابتة
2,538,288	2,022	22,752	2,513,514	2,538,288	2,513,514	الإجمالي

(بالآلف جنيه مصري)						فى نهاية
الإجمالي	أكثر من خمس سنوات	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	لا تزيد عن سنة واحدة	الإجمالي	الإجمالي	31 ديسمبر 2011
2,017,362	—	—	2,017,362	2,017,362	2,017,362	ضمانات مالية ، وكمبيالات مقبولة وتسهيلات مالية أخرى
38,013	3,610	24,910	9,493	38,013	9,493	ارتباطات عن الإيجار التشغيلي
201,885	—	167,947	33,938	201,885	33,938	ارتباطات رأسمالية ناتجة عن اقتناء أصول ثابتة
2,257,260	3,610	192,857	2,060,793	2,257,260	2,060,793	الإجمالي

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

د - القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

1/د أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام وسائل تقييم

لا يوجد أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام وسائل تقييم.

2/د أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة :

(بالآلاف جنيه مصري)		القيمة الدفترية		
القيمة العادلة	30 يونيو 2012	31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	
1,207,498	392,999	1,207,498	392,999	اصول مالية
				أرصدة لدى البنوك
548,237	618,310	548,237	618,310	قروض وتسهيلات للعملاء :
7,533,722	8,144,941	7,533,722	8,144,941	* - أفراد
				* - مؤسسات
				استثمارات مالية :
43,217	38,678	43,217	38,678	- أدوات ملكية متاحة للبيع
22,129	24,499	21,750	21,750	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
				التزامات مالية
1,240,532	1,804,851	1,240,532	1,804,851	أرصدة مستحقة للبنوك
				ودائع العملاء :
5,625,987	6,453,319	5,625,987	6,453,319	* - أفراد
6,707,360	6,219,636	6,707,360	6,219,636	* - مؤسسات
935,570	939,145	935,570	939,145	* قروض أخرى

* لم يتم البنك باحتساب القيمة العادلة لتلك البنود .

أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها . ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه .

قروض وتسهيلات للبنوك

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها . ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة .

قروض وتسهيلات للعملاء

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها . ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة .

استثمارات في أوراق مالية

الاستثمارات في أوراق مالية في الجدول السابق تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، حيث يتم تقييم الأصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فيما عدا أدوات حقوق الملكية التي لم يتمكن البنك من تقدير قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها . ويتم تحديد القيمة

العادلة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بناء على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة . وإذا لم تتوفر هذه البيانات ، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهه .

المستحق لبنوك أخرى وللعلاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد ، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد ، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب .

ويتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد على الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابهه .

أدوات دين مصدرة

يتم حساب إجمالي القيمة العادلة بناء على أسعار الأسواق المالية السارية . وبالنسبة للأوراق التي لا يوجد لها أسواق نشطة ، يتم أول مرة استخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة بناء على المعدل الحالي الذي يناسب المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق .

هـ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي .

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن 10% .

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن 1,25 % من إجمالي الأصول

والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك 20% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و 45% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر الى 100% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ .

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين . ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية هاتين السنتين :

30 يونيو 2012	31 ديسمبر 2011	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
1,000,000	1,000,000	أسهم رأس المال
106,773	156,773	الاحتياطي العام
77,605	88,882	الاحتياطي القانوني
(11,016)	(26,665)	احتياطيات أخرى
216,514	214,091	الأرباح المحتجزة
<u>1,389,876</u>	<u>1,433,081</u>	إجمالي رأس المال الأساسي
		الشريحة الثانية (رأس المال المساند)
122,957	138,625	ما يعادل مخصص المخاطر العامة
694,938	716,540	قروض / وودائع مساندة
<u>817,895</u>	<u>855,165</u>	إجمالي رأس المال المساند
<u>2,207,771</u>	<u>2,288,246</u>	إجمالي رأس المال
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر :
8,849,900	10,103,250	الأصول
986,699	986,724	الالتزامات العرضية
<u>9,836,599</u>	<u>11,089,974</u>	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
% 22,44	% 20,63	معيار كفاية رأس المال (%)

4 - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والإلتزامات التى يتم الإفصاح عنها خلال الفترة المالية التالية ، ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل ، بما فى ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التى يعتقد أنها معقولة فى ظل الظروف والمعلومات المتاحة .

أ - خسائر الاضمحلال فى القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل . ويقوم باستخدام الحكم الشخصى عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال فى قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد فى تلك المحفظة . وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي فى قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر فى أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية فى وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة فى المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة فى تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

ب - اضمحلال الاستثمارات فى أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الإستثمارات فى أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد فى قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الإنخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصى ، ولاتخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور فى الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغييرات فى التكنولوجيا .

وإذا تم اعتبار كل انخفاض فى القيمة العادلة إلى أقل من التكلفة هام أو ممتد فإن البنك سوف يعانى خسارة إضافية بمقدار 52,807 ألف جنيه مصرى تمثل تحويل إجمالي إحتياطي القيمة العادلة إلى قائمة الدخل .

ج - استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ إستحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصى بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الإحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق ، وإذا أخفق البنك فى الإحتفاظ بتلك الإستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا فى بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الإستثمارات المتاحة للبيع ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الإستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية إستثمارات بذلك البند .

إذا تم تعليق استخدام تبويب الاستثمارات على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، سوف يتم زيادة القيمة الدفترية بمبلغ 2,749 ألف جنيه مصرى لتصل للقيمة العادلة وذلك بتسجيل قيد مقابل فى إحتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية .

د - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التى يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة ، والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد الميزانية .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه فى حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ماسبق تخفيضه .

5 - صافى الدخل من العائد

30 يونيو 2011	30 يونيو 2012	
بالالف جنيه مصري	بالالف جنيه مصري	
		عائد القروض والإيرادات المشابهة من قروض وتسهيلات :
		للعلماء
322,027	365,283	أذون الخزانة
185,736	274,459	ودائع وحسابات جارية
9,320	4,666	استثمارات فى أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع الإجمالى
115,835	160,623	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من : ودائع وحسابات جارية للبنوك
632,918	805,031	للعلماء
		قروض أخرى
47,319	57,141	الإجمالى
316,780	423,083	الصافى
364,099	480,224	
11,784	14,451	
375,883	494,675	
257,035	310,356	

البنك الوطنى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2012

6 - صافى الدخل من الأتعاب والعمولات

30 يونيو 2011 بالآلاف جنيه مصري	30 يونيو 2012 بالآلاف جنيه مصري	
		إيرادات الأتعاب والعمولات :
65,684	73,522	الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان
2,602	1,612	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
10,809	11,892	أتعاب أخرى
<u>79,095</u>	<u>87,026</u>	
		مصروفات الأتعاب والعمولات :
(475)	(778)	أتعاب أخرى مدفوعة
<u>78,620</u>	<u>86,248</u>	الصافى

7 - توزيعات الأرباح

30 يونيو 2011 بالآلاف جنيه مصري	30 يونيو 2012 بالآلاف جنيه مصري	
811	611	أوراق مالية متاحة للبيع
713	-	شركات شقيقة
<u>1,524</u>	<u>611</u>	

8 - صافى دخل المتاجرة

30 يونيو 2011 بالآلاف جنيه مصري	30 يونيو 2012 بالآلاف جنيه مصري	
13,380	9,654	عمليات النقد الأجنبى
(4,391)	(3,691)	أرباح التعامل فى العملات الأجنبية
<u>8,989</u>	<u>5,963</u>	خسائر تقييم عقود مبادلة العائد

9 - أرباح الاستثمارات المالية

30 يونيو 2011 بالآلاف جنيه مصري	30 يونيو 2012 بالآلاف جنيه مصري	
19,773	-	أرباح بيع استثمارات فى شركات تابعة
953	13,565	أرباح بيع أصول مالية متاحة للبيع
(244)	2,464	أرباح (خسائر) بيع اذون خزانة
<u>20,482</u>	<u>16,029</u>	

البنك الوطنى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2012

10 - حصة البنك فى نتائج شركات شقيقة

30 يونيو 2011 بالالف جنيه مصري	30 يونيو 2012 بالالف جنيه مصري	
-	142	الشركة الدولية للخدمات البريدية
-	(88)	شركة الوطنى كابيتال لتكوين إدارة محافظ الأوراق المالية و إدارة صناديق الإستثمار
-	54	

11 - مصروفات إدارية

30 يونيو 2011 بالالف جنيه مصري	30 يونيو 2012 بالالف جنيه مصري	
68,697	71,071	تكلفة العاملين
3,116	3,478	أجور ومرتببات
		تأمينات اجتماعية
4,829	9,978	تكلفة المعاشات ومزايا اخرى
76,642	84,527	نظم الاشتراكات المحددة
		الإجمالى
44,131	43,858	مصروفات إدارية أخرى
120,773	128,385	

12 - (مصروفات) إيرادات تشغيل أخرى

30 يونيو 2011 بالالف جنيه مصري	30 يونيو 2012 بالالف جنيه مصري	
-	152	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة
8,119	4,795	إيرادات أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
(111)	(76)	مصروفات أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
(2)	3,329	ارباح (خسائر) بيع أصول ثابتة
(13,525)	(16,869)	مصروفات تأجير تشغيلى وتمويلى
-	(3,966)	مخصصات أخرى
(5,519)	(12,635)	

13 - مصروفات ضرائب الدخل

30 يونيو 2011 بالالف جنيه مصري	30 يونيو 2012 بالالف جنيه مصري	
42,548	65,367	ضرائب الدخل الجارية
386	4,292	ضرائب مؤجلة
42,934	69,659	

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

تم عرض معلومات إضافية عن ضرائب الدخل المؤجلة بإيضاح (28) ، وتختلف الضرائب على أرباح البنك عن القيمة التي تنتج عن تطبيق معدلات الضرائب السارية كالتالي :

تسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل :

بالآلاف جنيه مصري		30 يونيو 2012		
30 يونيو 2011	الوعاء الضريبي	الوعاء الضريبي	الوعاء الضريبي	
	177,878		231,036	الربح المحاسبي قبل الضريبة
				ضريبة الدخل المحسوبة على الربح المحاسبي
35,576		2,000		نسبة 20% من صافي الربح المحاسبي
-		55,259		نسبة 25% مما يزيد على 10 ملايين من صافي الربح المحاسبي
35,576		57,259		اجمالي ضريبة الدخل وفقا للربح المحاسبي
				يضاف / (يخصم)
				مصروفات غير قابله للخصم
	73		166	تبرعات
	11,784		-	عوائد مدينة لايتوافر فيها شروط اعتبارها من التكاليف واجبة الخصم
				اعفاءات ضريبية
	(1,162)		(2,672)	أرباح التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة
	(15,146)		(611)	إعفاءات مقرر قانون الضريبة على الدخل
	10,998		6,688	تأثير المخصصات
	(1,915)		114	عوائد مجانية
	-		(54)	حصة البنك في نتائج أعمال شركات شقيقة
	(955)		(2,338)	اهلاكات
	(4,385)		(12,802)	خصومات اخرى (فروق تقييم استثمارات مالية لم يسبق اعتمادها)
	177,170		219,527	صافي الوعاء الخاضع للضريبة
35,434		54,381		ضريبة الاقرار
7,114		10,986		ضريبة اذون وسندات خزانة / تسوية ضرائب سنوات سابقة على التوالى
42,548		65,367		ضريبة الدخل
%23,92		%28,29		سعر الضريبة الفعلي

* وفقا لمرسوم القانون رقم 51 لسنة 2011 والصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005، تخضع الشريحة الأولى من الوعاء الضريبي حتى عشرة ملايين جنيه مصري بنسبة 20 % وما زاد على ذلك يخضع بنسبة 25 % .

14 - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
201,542	231,994	نقدية
1,321,764	1,044,514	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
1,523,306	1,276,508	
1,315,223	1,054,294	أرصدة بدون عائد
208,083	222,214	أرصدة ذات عائد
1,523,306	1,276,508	

البنك الوطنى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

15 - أرصدة لدى البنوك

31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	
بالآلف جنيه مصري	بالآلف جنيه مصري	
83,505	38,843	حسابات جارية
1,123,993	354,156	ودائع
1,207,498	392,999	
83,505	38,843	أرصدة بدون عائد
1,123,993	354,156	أرصدة ذات عائد متغير
1,207,498	392,999	
1,207,498	392,999	أرصدة متداولة
1,207,498	392,999	

16 - أدون خزانة

31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	
بالآلف جنيه مصري	بالآلف جنيه مصري	
3,708,772	4,260,357	* أدون خزانة
3,708,772	4,260,357	
		وتتمثل أدون الخزانة في :
557,650	50,000	أدون خزانة استحقاق 91 يوم
788,100	613,775	أدون خزانة استحقاق 182 يوم
651,875	834,250	أدون خزانة استحقاق 273 يوم
1,196,600	1,278,625	أدون خزانة استحقاق 364 يوم
3,194,225	2,776,650	
(179,786)	(123,487)	عوائد لم تستحق بعد
3,014,439	2,653,163	الاجمالي (1)
		عمليات شراء أدون خزانة مع الالتزام باعادة البيع :
726,375	1,726,725	أدون خزانة مشتراة مع الالتزام باعادة البيع خلال أسبوع
(32,042)	(119,531)	عوائد لم تستحق بعد
694,333	1,607,194	الاجمالي (2)
3,708,772	4,260,357	الاجمالي (2 + 1)

* تتضمن أدون خزانة بمبلغ 1,726,725 ألف جنيه مصري مرهونة للبنك المركزى المصرى مقابل وديعة بمبلغ 1,552,000 الف جنيه مصري في 30 يونيو 2012.

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

17 - قروض وتسهيلات للعملاء

31 ديسمبر 2011 الف جنيه مصري	30 يونيو 2012 الف جنيه مصري	
15,787	18,166	أفراد
518,993	583,265	بطاقات ائتمان
13,457	16,879	قروض شخصية
548,237	618,310	قروض عقارية
		إجمالي (1)
1,945,105	2,605,806	مؤسسات شاملاً القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
4,148,002	4,164,135	حسابات جارية مدينة
1,440,615	1,375,000	قروض مباشرة
7,533,722	8,144,941	قروض مشتركة
8,081,959	8,763,251	إجمالي (2)
		إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (2+1)
(943,420)	(988,815)	يخصم
(19,565)	(19,679)	مخصص خسائر الاضمحلال
		العوائد المجنية
7,118,974	7,754,757	الصافي

مخصص خسائر الاضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء

في نهاية 30 يونيو 2012

الاجمالي	المؤسسات	الافراد	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
943,420	899,834	43,586	الرصيد في اول الفترة
47,205	44,030	3,175	المكون خلال الفترة
198	198	-	متحصلات من قروض سبق اعدامها
96	96	-	فروق تقييم عملات أجنبية
1,542	2,322	(780)	محول بين المخصصات
992,461	946,480	45,981	
(3,646)	(3,646)	-	المستخدم خلال الفترة
988,815	942,834	45,981	الرصيد في اخر الفترة

في نهاية 31 ديسمبر 2011

الاجمالي	المؤسسات	الافراد	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
914,608	882,292	32,316	الرصيد في اول السنة
114,366	109,866	4,500	المكون خلال السنة
330	330	-	متحصلات من قروض سبق اعدامها
1,177	1,177	-	فروق تقييم عملات أجنبية
-	(6,770)	6,770	محول من مخصص المؤسسات إلى الأفراد
410	410	-	محول من المخصصات الأخرى
1,030,891	987,305	43,586	
(87,471)	(87,471)	-	المستخدم خلال السنة
943,420	899,834	43,586	الرصيد في اخر السنة

18 - أدوات المشتقات المالية

المشتقات

يقوم البنك باستخدام أدوات المشتقات التالية لأغراض التغطية ولغير أغراض التغطية :

- تمثل عقود العملة الآجلة Forward ارتباطات لشراء عملات أجنبية ومحلية ، بما في ذلك الجزء غير المنفذ من المعاملات الفورية ، وتمثل العقود المستقبلية Future للعمليات الأجنبية و/أو معدلات العائد التزامات تعاقدية لاستلام أو دفع مبلغ بالصافي على أساس التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات العائد و/أو لشراء أو بيع عملة أجنبية أو أداة مالية في تاريخ مستقبلي بسعر تعاقدى محدد في سوق مالية نشطة .

ويعتبر خطر الائتمان للبنك ضئيلاً ، وتمثل اتفاقيات العائد الآجلة عقود أسعار عائد مستقبلية يتم التفاوض عليها لكل حالة على حدة ، وتتطلب تلك الاتفاقيات التسوية النقدية في تاريخ مستقبلي للفرق بين سعر العائد المتعاقد عليه وسعر العائد الجاري في السوق وعلى أساس مبلغ تعاقدى / افتراضي Nominal Value متفق عليه .

- تمثل عقود مبادلة العملة و/أو العائد ارتباطات التبادل مجموعة من التدفقات النقدية الأخرى ، وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلاً) أو كل ذلك معاً (أي عقود مبادلة عوائد وعملات) ، ولا يتم التبادل الفعلي للمبالغ التعاقدية إلا في بعض عقود مبادلة العملات .

ويتمثل خطر الائتمان للبنك في التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى في أداء التزاماتها . ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة وبنسبة من المبالغ التعاقدية . وللرقابة على خطر الائتمان القائم . ويقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض .

- تمثل عقود خيارات (Option) العملة الأجنبية و/أو معدلات العائد ترتيبات تعاقدية يمنح بموجبها البائع (المصدر) للمشتري (المحتفظ) الحق وليس الالتزام ، إما لشراء (خيار شراء) أو لبيع (خيار بيع) ، في يوم محدد أو خلال فترة محددة لمبلغ معين من العملة الأجنبية أو أداة مالية بسعر محدد مسبقاً . ويتسلم البائع عمولة من المشتري لقاء قبوله لخطر العملة الأجنبية أو معدل العائد . وتكون عقود الخيارات إما متداولة في السوق أو تفاوضية بين البنك وأحد العملاء (خارج المقصورة) . ويتعرض البنك لخطر الائتمان من عقود الخيار المشتراة فقط في حدود القيمة الدفترية التي تمثل قيمتها العادلة .

- تعد المبالغ التعاقدية لبعض الأنواع من الأدوات المالية أساساً للمقارنة مع الأدوات المالية المعترف بها في الميزانية ، ولكن لا توفر الضرورة مؤشراً عن مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة الحالية للأدوات ، ولذلك لا تعكس هذه المبالغ خطر الائتمان أو خطر السعر .

وتصبح المشتقات لصالح البنك (أصولاً) أو غير صالحة (التزامات) نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف أو معدلات العائد المرتبطة بتلك المشتقات ، ويمكن أن يتذبذب من وقت لآخر إجمالي المبالغ التعاقدية / الافتراضية للمشتقات المالية القائمة وكذلك المدى الذي تكون فيه المشتقات لصالح أو لغير صالح البنك وإجمالي القيم العادلة للأصول والالتزامات من المشتقات المالية . وتتمثل المشتقات في الالتزام المبين في الجدول التالي :

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

(بالآلاف جنيه مصري)

31 ديسمبر 2011			30 يونيو 2012			المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة
الالتزامات	الأصول	المبلغ التعاقدى الافتراضى	الالتزامات	الأصول	المبلغ التعاقدى الافتراضى	
16,014	-	175,564	19,706	-	176,353	عقود مبادلة عائد
16,014	-	175,564	19,706	-	176,353	إجمالي المشتقات

19 - استثمارات مالية

31 ديسمبر 2011 بالآلاف جنيه مصري	30 يونيو 2012 بالآلاف جنيه مصري	
		استثمارات مالية متاحة للبيع
		أدوات دين - بالقيمة العادلة :
		- مدرجة في السوق
		أدوات دين مدرجة في السوق
		- صندوق البنك الوطني المصري
		- صندوق اشراق
		- صندوق انماء
		أدوات حقوق ملكية :
		- غير مدرجة في السوق
		إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع (1)
		استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
		أدوات دين - بالتكلفة المستهلكة :
		- غير مدرجة في السوق
		صندوق البنك الوطني المصري
		صندوق اشراق
		صندوق الحياة
		صندوق انماء
		إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (2)
		إجمالي استثمارات مالية (2+1)
		أرصدة متداولة
		أرصدة غير متداولة
		أدوات دين ذات عائد ثابت
		أدوات دين ذات عائد متغير

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

الإجمالي	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	استثمارات مالية متاحة للبيع	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
2,343,066	21,750	2,321,316	الرصيد في 1 يناير 2012
959,939	—	959,939	إضافات
(282,711)	—	(282,711)	استيعادات (بيع / استرداد)
1,145	—	1,145	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية
1,096	—	1,096	خسائر التغير في القيمة العادلة (إيضاح 30)
(2,023)	—	(2,023)	تكلفة مستهلكة خلال الفترة
3,020,512	21,750	2,998,762	الرصيد في 30 يونيو 2012
2,725,038	61,696	2,663,342	الرصيد في 1 يناير 2011
466,112	5,000	461,112	إضافات
17,438	—	17,438	إعادة توييب من استثمارات مالية بغرض المتاجرة
25	—	25	تحويلات من شركات تابعة و شقيقة
(817,646)	(44,705)	(772,941)	استيعادات (بيع / استرداد)
6,613	—	6,613	فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية
(46,601)	—	(46,601)	خسائر التغير في القيمة العادلة (إيضاح 30)
(7,913)	(241)	(7,672)	تكلفة مستهلكة خلال الفترة
2,343,066	21,750	2,321,316	الرصيد في 31 ديسمبر 2011

20 - استثمارات في شركات شقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

31 ديسمبر 2011		30 يونيو 2012		
نسبة المساهمة	القيمة	نسبة المساهمة	القيمة	
%		%		
20.00	3,630	20.00	3,022	شركات شقيقة
49.99	19,503	49.99	19,415	الشركة الدولية للخدمات البريدية
				شركة الوطني كابيتال لتكوين إدارة محافظ
				الأوراق المالية و إدارة صناديق الإستثمار
	23,133		22,437	

جميع الاستثمارات المالية في شركات شقيقة غير مدرجة في البورصة .

وأهم البيانات المالية ونسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :-

بالف جنيه مصري	نسبة المساهمة	قيمة المساهمة	أرباح/(خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	طبيعة العلاقة	البيان
%									
20.00	3.022	5.371	6.492	7.183	28.843	مصر	شركة شقيقة	الشركة الدولية للخدمات البريدية*	
49.99	19.415	(74)	(38)	1.182	39.961	مصر	شركة شقيقة	شركة الوطني كابيتال لتكوين إدارة محافظ الأوراق المالية و إدارة صناديق الإستثمار**	

* - القوائم المالية في 31 ديسمبر 2011

** - القوائم المالية في 31 مارس 2012

21 - أصول أخرى

31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	
بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	
116,246	150,266	الإيرادات المستحقة
109,578	103,842	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
55,854	87,142	الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم مخصص الأضمحلال)
38,198	36,672	وثيقة تأمين جماعي
8,862	17,103	المصروفات المقدمة
4,455	21,750	التأمينات والعهد
4,262	3,424	عائد مدفوع مقدما
18,533	23,953	أخرى
355,988	444,152	

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

22 - أصول ثابتة

الإجمالي بالآلاف جنيه مصري	أخرى بالآلاف جنيه مصري	اثاث بالآلاف جنيه مصري	اجهزة ومعدات بالآلاف جنيه مصري	تجهيزات وتركيبات بالآلاف جنيه مصري	وسائل نقل بالآلاف جنيه مصري	نظم الية متكاملة بالآلاف جنيه مصري	مباني بالآلاف جنيه مصري	أراضى بالآلاف جنيه مصري	
245,277	10,324	12,857	7,711	19,641	5,164	38,647	128,005	22,928	الرصيد في 1 يناير 2011
(59,058)	(5,882)	(6,319)	(3,046)	-	(3,526)	(21,448)	(18,837)	-	التكلفة
186,219	4,442	6,538	4,665	19,641	1,638	17,199	109,168	22,928	مجمع الاهلاك
186,219	4,442	6,538	4,665	19,641	1,638	17,199	109,168	22,928	صافي القيمة الدفترية في 1 يناير 2011
21,016	413	1,944	492	15,915	747	1,500	5	-	صافي القيمة الدفترية 1 يناير 2011
-	3	202	(46)	(222)	-	63	-	-	اضافات
(1,666)	(94)	(527)	(61)	(6)	-	(978)	-	-	المحول فيما بين الاصول
1,358	92	305	54	-	-	907	-	-	استيعادات الاصول
(16,674)	(862)	(362)	(914)	(5,449)	(613)	(5,780)	(2,694)	-	استيعادات الاهلاكات
190,253	3,994	8,100	4,190	29,879	1,772	12,911	106,479	22,928	تكلفة اهلاك
									صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2011
264,627	10,646	14,476	8,096	35,328	5,911	39,232	128,010	22,928	الرصيد في 1 يناير 2012
(74,374)	(6,652)	(6,376)	(3,906)	(5,449)	(4,139)	(26,321)	(21,531)	-	التكلفة
190,253	3,994	8,100	4,190	29,879	1,772	12,911	106,479	22,928	مجمع الاهلاك
190,253	3,994	8,100	4,190	29,879	1,772	12,911	106,479	22,928	صافي القيمة الدفترية 1 يناير 2012
28,957	310	8,621	439	11,707	-	6,541	1,339	-	اضافات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المحول فيما بين الاصول
(5,646)	(113)	(24)	(13)	-	(636)	(508)	(4,352)	-	استيعادات الاصول
1,535	113	21	13	-	596	508	284	-	استيعادات الاهلاكات
(10,795)	(464)	(807)	(421)	(4,516)	(370)	(2,909)	(1,308)	-	تكلفة اهلاك
204,304	3,840	15,911	4,208	37,070	1,362	16,543	102,442	22,928	صافي القيمة الدفترية في 30 يونيو 2012
287,938	10,843	23,073	8,522	47,035	5,275	45,265	124,977	22,928	الرصيد في 30 يونيو 2012
(83,634)	(7,003)	(7,162)	(4,314)	(9,965)	(3,913)	(28,722)	(22,555)	-	التكلفة
204,304	3,840	15,911	4,208	37,070	1,362	16,543	102,442	22,928	مجمع الاهلاك
									صافي القيمة الدفترية في 30 يونيو 2012

* تتضمن الأصول الثابتة (بعد الإهلاك) في تاريخ الميزانية مبلغ 23,196 الف جنيه مصري تمثل أصول لم تسجل بعد باسم البنك وجارى حالياً اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيل تلك الأصول.

البنك الوطنى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2012

23 - أرصدة مستحقة للبنوك

30 يونيو 2012	31 ديسمبر 2011	
بالالف جنيه مصري	بالالف جنيه مصري	
1,552,000	668,000	أ - البنك المركزى المصرى ودائع
1,552,000	668,000	
77,000	31,065	ب - بنوك محلية ودائع
77,000	31,065	
8,786	19,025	ج - بنوك خارجية حسابات جارية
167,065	522,442	ودائع
175,851	541,467	
1,804,851	1,240,532	
8,786	19,025	أرصدة بدون عائد
244,065	553,507	أرصدة ذات عائد متغير
1,552,000	668,000	أرصدة ذات عائد ثابت
1,804,851	1,240,532	
1,804,851	1,240,532	أرصدة متداولة

24 - ودائع العملاء

30 يونيو 2012	31 ديسمبر 2011	
بالالف جنيه مصري	بالالف جنيه مصري	
1,905,550	1,660,665	ودائع تحت الطلب
5,617,644	6,332,215	ودائع لأجل وبإخطار
3,412,025	2,421,868	شهادات ادخار وإيداع
1,436,614	1,524,403	ودائع توفير
301,122	394,196	ودائع أخرى
12,672,955	12,333,347	الاجمالى
6,219,636	6,707,360	ودائع مؤسسات مالية وشركات
6,453,319	5,625,987	ودائع أفراد
12,672,955	12,333,347	
52,184	66,844	أرصدة بدون عائد
12,620,771	12,266,503	أرصدة ذات عائد متغير
12,672,955	12,333,347	
9,691,515	10,092,204	أرصدة متداولة
2,981,440	2,241,143	أرصدة غير متداولة
12,672,955	12,333,347	

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

25- قروض أخرى

31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	سعر العائد %	البيان
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
625	—	5.5 %	قرض برنامج انماء قطاع الزراعة
934,945	939,145	3.3 %	القروض المساندة
<u>935,570</u>	<u>939,145</u>		

26 - التزامات أخرى

31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	البيان
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
87,057	93,579	عوائد مستحقة
123,591	80,918	دائنون
12,758	29,038	مصروفات مستحقة
7,476	7,588	إيرادات مقدمة
10,051	9,129	أرصدة دائنة متنوعة
<u>240,933</u>	<u>220,252</u>	

27 - مخصصات أخرى

في نهاية 30 يونيو 2012

بالآلاف جنيه مصري	مخصص مخاطر عمليات بنوك	مخصص معاش ميكر	مخصص دعاوى قضائية	مخصص الالتزامات العرضية	مخصص مطالبات محتملة	البيان
الاجمالي						
109,539	3,713	26,885	4,072	70,660	4,209	الرصيد في أول الفترة
3,966	64	—	3,902	—	—	المكون خلال الفترة
(13)	8	—	4	(25)	—	فروق تقييم عملات أجنبية
(6,140)	—	(187)	(5,342)	—	(611)	المستخدم خلال الفترة
(1,543)	—	—	—	(1,543)	—	المحول الى مخصص القروض
<u>105,809</u>	<u>3,785</u>	<u>26,698</u>	<u>2,636</u>	<u>69,092</u>	<u>3,598</u>	الرصيد في آخر الفترة

في نهاية 31 ديسمبر 2011

بالآلاف جنيه مصري	مخصص مخاطر عمليات بنوك	مخصص معاش ميكر	مخصص دعاوى قضائية	مخصص الالتزامات العرضية	مخصص مطالبات محتملة	البيان
الاجمالي						
97,034	2,643	13,835	4,392	71,656	4,508	الرصيد في أول السنة
19,056	1,000	17,908	148	—	—	المكون خلال السنة
189	70	—	7	112	—	فروق تقييم عملات أجنبية
(6,330)	—	(4,858)	(475)	(698)	(299)	المستخدم خلال السنة
(410)	—	—	—	(410)	—	المحول الى مخصص القروض
<u>109,539</u>	<u>3,713</u>	<u>26,885</u>	<u>4,072</u>	<u>70,660</u>	<u>4,209</u>	الرصيد في آخر السنة

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

28 - ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤقتة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية .

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية .

الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

فيما يلي أرصدة حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة		
31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
(9,725)	(10,487)	-	-	الأصول الثابتة
-	-	25,832	22,302	المخصصات (بخلاف مخصص خسائر اضمحلال القروض)
-	-	8,266	-	فرق القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
(9,725)	(10,487)	34,098	22,302	إجمالي الضريبة التي تنشأ عن أصل (التزام)
-	-	24,373	11,815	صافي الضريبة التي ينشأ عنها أصل (التزام)

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة على قائمة الدخل :

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة		
31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
(6,956)	(9,725)	18,505	25,833	الرصيد في أول الفترة
(2,769)	(762)	7,328	-	الإضافات
-	-	-	(3,530)	الاستبعادات
(9,725)	(10,487)	25,833	22,303	الرصيد في نهاية الفترة

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة مباشرة في حقوق الملكية:

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة		
31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
-	-	218	8,265	الرصيد في أول الفترة
-	-	8,047	-	الإضافات
-	-	-	(8,265)	الاستبعادات
-	-	8,265	-	الرصيد في نهاية الفترة

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

29- حقوق المساهمين

- أ - رأس المال المرخص به :
يبلغ رأس المال المرخص به مليار جنيه مصري .
- ب - رأس المال المصدر والمدفوع :
يبلغ رأس المال المصدر و المدفوع مليار جنيه مصري موزعا على 100 مليون سهم القيمة الاسمية للسهم 10 جنيه مصري .
- ج - الاحتياطيات :
- وفقا للنظام الأساسى للبنك يتم احتجاز 5 % من صافى أرباح السنة لتغذية الاحتياطي القانونى ويتم ايقاف الاحتياطي القانونى عندما يبلغ رصيده ما يعادل 100 % من رأس المال المصدر والمدفوع .
- وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى لا يجوز التصرف فى رصيد الاحتياطي الخاص الا بعد الرجوع للبنك المركزى .
- وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 2008 والمعالجات الخاصة بالاستثمارات المالية فيما يخص سنوات المقارنة فقد نتج عنها تعديل رصيد الأرباح المحتجزة واحتياطي القيمة العادلة إستثمارات مالية متاحة للبيع .

30 يونيو 2012	31 ديسمبر 2011	
88,882	77,605	احتياطي قانوني
156,773	106,773	احتياطي عام
9,205	9,205	احتياطي خاص
25,259	25,259	احتياطي رأسمالى
4,000	4,000	احتياطي المخاطر البنكية العام
(52,807)	(45,480)	احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع
231,312	177,362	إجمالي الاحتياطيات
(45,480)	(6,884)	احتياطي القيمة العادلة استثمارات مالية متاحة للبيع
1,171	(45,475)	الرصيد في أول الفترة
(157)	(42)	صافي (خسائر) أرباح التغيير في القيمة العادلة
(75)	(1,126)	فروق ترجمة العملات الأجنبية
(8,266)	8,047	رد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع
(52,807)	(45,480)	خلال السنة المحولة الى قائمة الدخل نتيجة الاستبعاد
		ضرائب الدخل المؤجلة

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

د - أرباح محتجزة

31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
665,354	442,066
225,552	161,377
(368,019)	(166,698)
(80,821)	(61,277)
<u>442,066</u>	<u>375,468</u>

الحركة على الأرباح المحتجزة :

الرصيد أول الفترة
محول من أرباح الفترة
توزيعات الأرباح
المحول إلى الاحتياطيات

الرصيد في آخر الفترة

30 - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
1,523,306	1.276.508
1,207,498	392.999
3,708,772	4.260.357
(1,321,764)	(1.044.514)
(16,814)	(222.214)
(2,468,083)	(3.480.067)
<u>2,632,915</u>	<u>1.183.069</u>

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

أرصدة لدى البنوك

أذون الخزانة

أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي

أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر

أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر

النقدية وما في حكمها

31 - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

يتبع البنك الشركة الأم بنك الكويت الوطني التي تمتلك 94,93% تقريباً من الأسهم العادية ، أما باقي النسبة (5,07%) تقريباً فهي مملوكة لمساهمين آخرين لا يتجاوز عددهم ألفي مساهم ولا يوجد بينهم ما يملك 5% أو أكثر .

تم الدخول في العديد من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من خلال النشاط العادي للبنك ، ويتضمن ذلك القروض والودائع ومبادلات العملات الأجنبية ، ولا يوجد تعاملات مع الشركة الأم فيما عدا السداد لتوزيعات الأسهم العادية وتمت جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بشروط معادله لتلك السائدة في المعاملات الحرة .

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية الفترة المالية فيما يلي :

أ - ودائع من أطراف ذوي علاقة

شركات تابعة وشقيقة

31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
1,044	-	المستحق للعملاء
-	-	الودائع في أول الفترة
(1,044)	-	الودائع التي تم ربطها خلال الفترة
-	-	الودائع المستردة خلال الفترة
-	-	الودائع في آخر الفترة

بنك الكويت الوطني

31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
51,341	11,197	ارصدة لدى البنوك
522,443	169,413	ارصدة مستحقة للبنوك

ب - القرض المساند قرض بنك الكويت الوطني:

31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
934,945	939,145	القيمة الاسمية للقرض في آخر الفترة
934,945	939,145	

- حصل البنك على قرض مساند بمبلغ 40 مليون دولار أمريكي بما يعادل مبلغ 242,360 الف جنيه مصري من بنك الكويت الوطني مقوم بسعر الدولار عند اعداد القوائم المالية وهو سعر 6,059 جنيه مصري ، وذلك لمدة 10 سنوات تبدأ من 15 يونيو 2009 حتى 15 يونيو 2019 ، وقد تضمن عقد القرض المساند قبول وتعهد بنك الكويت الوطني بأن يكون ترتيب سداد القرض للبنك في حالة التصفية تالياً لحقوق المودعين والدائنين ، وأن يكون القرض تحت تصرف البنك الوطني المصري و يتعهد البنك الوطني المصري بسداد كامل قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق وبتاريخ 15 يونيو 2010 تم تعديل عقد القرض ليصبح معدل الفائدة 3,3 % وبالتالي تم اقفال فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية وتم احتساب الفوائد الفعلية بداية من تاريخ التعديل .

- حصل البنك على قرض مساند بمبلغ 60 مليون دولار أمريكي بما يعادل مبلغ 363,540 الف جنيه مصري من بنك الكويت الوطني مقوم بسعر الدولار عند اعداد القوائم المالية وهو سعر 6,059 جنيه مصري ، وذلك لمدة 10 سنوات تبدأ من 11 مايو 2010 حتى 11 مايو 2020 ، وقد تضمن عقد القرض المساند قبول وتعهد بنك الكويت الوطني بأن يكون ترتيب سداد القرض للبنك في حالة التصفية تالياً لحقوق المودعين والدائنين ، وأن يكون القرض تحت تصرف البنك الوطني المصري و يتعهد البنك الوطني المصري بسداد كامل قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق بمعدل الفائدة 3,3 % .

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

- حصل البنك على قرض مساند بمبلغ 55 مليون دولار أمريكي بما يعادل مبلغ 333,245 ألف جنيهه مصري من بنك الكويت الوطني مقوم بسعر الدولار عند اعداد القوائم المالية وهو سعر 6,059 جنيهه مصري ، وذلك لمدة 10 سنوات تبدأ من 31 مايو 2011 حتى 31 مايو 2021 ، وقد تضمن عقد القرض المساند قبول وتعهد بنك الكويت الوطني بأن يكون ترتيب سداد القرض للبنك في حالة التصفية تالياً لحقوق المودعين والدائنين ، وأن يكون القرض تحت تصرف البنك الوطني المصري و يتعهد البنك الوطني المصري بسداد كامل قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق بمعدل الفائدة 3,3 %.

ج- معاملات مع شركة الوطني كابيتال لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة صناديق الاستثمار (ش.م.م) :

تتمثل معاملات مع شركة الوطني كابيتال فيما يلي :

31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	
بالالف جنيه مصري	بالالف جنيه مصري	
1,087	899	مصرف ادارة صناديق الإستثمار
50	-	إيرادات خدمات الدعم
784	12	عوائد مدينة
100	-	إيرادات خدمات

د- بلغ ما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين مبلغ 10,430 ألف جنية مصري بمتوسط شهرى قدرة 1,738 ألف جنية مصري وذلك عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012.

32 - التزامات عرضية وارتباطات

أ- مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك حتى تاريخ 30 يونيو 2012 تم تكوين مخصصات لبعض منها ولم يتم تكوين مخصصات للبعض الآخر حيث أنه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

ب- ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقبات البنك عن ارتباطات رأسمالية 206,452 ألف جنيه مصري في 30 يونيو 2012 مقابل 201,885 ألف مصري في 31 ديسمبر 2011 متمثلة في مشتريات مباني ونظم حاسب آلى وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات .

ج- ارتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات فيما يلي :

31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	
بالالف جنيه مصري	بالالف جنيه مصري	
331,763	258,148	الأوراق المقبولة
1,160,368	1,244,706	خطابات ضمان
358,002	406,348	اعتمادات مستندية استيراد / تصدير
167,229	389,097	ضمانات بناء على طلب بنوك أخرى او بكفالتها
2,017,362	2,298,299	

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

د - ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلي غير قابلة للإلغاء وفقاً لما يلي:

31 ديسمبر 2011	30 يونيو 2012	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	لا تزيد عن سنة
9,493	8,763	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
24,910	22,752	أكثر من خمس سنوات
3,610	2,022	
<u>38,013</u>	<u>33,537</u>	

33 - التزامات التأجير التمويلي

تعاهد البنك مع الشركة الدولية للتأجير التمويلي (أنكوليس) على قيام البنك ببيع عقارات (أراضي) آلت ملكيتها للبنك وبعض مقر البنك والأصول غير الملموسة مقابل إيجار ، كما قام البنك بمنح شركة انكوليس قروض بنفس المبلغ وذلك وفقاً لما يلي :

الفترة	قسط الإيجار التمويلي العملة	المبلغ	قيمة البيع العملة	المبلغ	البيان
شهرياً	الف جنيه مصري	378	الف جنيه مصري	19,288	أرض دمنهور
شهرياً	الف جنيه مصري	39	الف جنيه مصري	2,515	فرع شبرا
شهرياً	الف جنيه مصري	46	الف جنيه مصري	2,970	فرع سموحة
شهرياً	الف جنيه مصري	51	الف جنيه مصري	4,208	فرع النزهة
شهرياً	الف جنيه مصري	61	الف جنيه مصري	5,076	فرع الحجاز
شهرياً	الف جنيه مصري	81	الف جنيه مصري	8,262	فرع النصر
شهرياً	الف جنيه مصري	114	الف جنيه مصري	11,573	فرع مصدق
شهرياً	الف جنيه مصري	764	الف جنيه مصري	34,366	تطوير الحاسب الآلي-1
شهرياً	الف جنيه مصري	244	الف جنيه مصري	11,425	تطوير الحاسب الآلي-2
شهرياً	الف جنيه مصري	1	الف جنيه مصري	80	ماكينة نظريف
شهرياً	الف جنيه مصري	9	الف جنيه مصري	343	آلة طباعة
شهرياً	الف جنيه مصري	359	الف جنيه مصري	16,380	تطوير الحاسب الآلي-3

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

34 - توزيع الأصول والالتزامات ، والالتزامات العرضية والارتباطات :

بالآلاف جنيه مصري بالعملة الأجنبية	بالآلاف جنيه مصري بالعملة المحلية	البيان
386,139	6,860	أولا : الأصول :
386,139	6,860	أ - أرصدة لدى البنوك
-	549,356	ب - قروض للعملاء والبنوك
1,556,949	2,002,116	قطاع الزراعة
114,134	1,683,895	قطاع الصناعة
246,416	1,234,902	قطاع التجارة
207,943	1,117,091	قطاع الخدمات
49,154	1,295	القطاع العائلي
2,174,596	6,588,655	قطاعات أخرى
(37,243)	(951,572)	مخصص القروض
(260)	(19,419)	عوائد مجانية
2,137,093	5,617,664	صافي القروض
1,114,584	1,629,412	ثانيا: الالتزامات :
1,114,584	1,629,412	أ - أرصدة مستحقة للبنوك
8,260	41,404	ب - ودائع العملاء
328,791	505,435	قطاع الزراعة
247,354	588,494	قطاع الصناعة
181,732	861,407	قطاع التجارة
1,221,867	8,503,751	قطاع الخدمات
61,346	123,114	القطاع العائلي
2,049,350	10,623,605	قطاعات أخرى
530,508	1,103,295	ج - الالتزامات العرضية
385,990	20,358	خطابات الضمان
249,480	8,668	الاعتمادات المستندية (استيراد وتصدير)
1,165,978	1,132,321	الأوراق المقبولة عن تسهيلات موردين

البنك الوطني المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012

35 - توزيع ارصدة القروض جغرافيا :

بالآلاف جنيه مصري بالعملة الأجنبية	بالآلاف جنيه مصري بالعملة المحلية	البيــــــــــــــــان
704,182	2,781,690	القاهرة
51,383	168,369	السادس من أكتوبر
691	70,415	حلوان
213,244	485,257	الاسكندرية
-	6,916	الغربية
-	10,137	دمياط
16,014	286,992	الشرقية
100,942	417,453	الدقهلية
1,081,203	2,292,020	الجيزة
-	1,715	اسيوط
-	54,682	سوهاج
4,734	11,473	البحر الاحمر
2,203	1,536	جنوب سيناء
2,174,596	6,588,655	
(37,243)	(951,572)	يخصم
(260)	(19,419)	مخصص خسائر الاضمحلال
2,137,093	5,617,664	العوائد المجنبة
		الصافي

36 - توزيع ارصدة الودائع جغرافيا :

بالآلاف جنيه مصري بالعملة الأجنبية	بالآلاف جنيه مصري بالعملة المحلية	البيــــــــــــــــان
859,933	6,516,363	القاهرة
29,612	206,305	السادس من أكتوبر
37,807	322,889	حلوان
125,976	893,867	الاسكندرية
4,940	51,956	الغربية
-	32,154	دمياط
11,722	85,628	الشرقية
87,508	236,641	الدقهلية
864,754	2,078,926	الجيزة
3,738	29,207	اسيوط
542	143,480	سوهاج
9,298	11,154	البحر الاحمر
13,520	15,035	جنوب سيناء
2,049,350	10,623,605	

37 - صناديق الاستثمار

أ - صندوق استثمار البنك الوطني المصري (ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق 1,350,000 وثيقة قيمتها 135,000 ألف جنيه مصري خصص للبنك 67,500 وثيقة (احتفاظ) قيمتها الاسمية 6,750 ألف جنيه مصري لمباشرة نشاط الصندوق .

وقد قام البنك بشراء عدد 6,579 وثيقة (متاحة للبيع) بمبلغ 657,9 ألف جنيه مصري بلغت قيمتها الاستردادية في تاريخ الميزانية 840,514 ألف جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ الميزانية 127.75723 ألف جنيه مصري كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ 766,068 وثيقة حيث بلغ صافي أصول الصندوق في 30 يونيو 2012 مبلغ 97,871 ألف جنيه مصري .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك الوطني المصري على 3.5 في الألف أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي العمولات 157.7 ألف جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012 أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

ب - صندوق استثمار البنك الوطني المصري (للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي " إشراق ")

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة الوطني كابيتال لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق 14,898,379 وثيقة قيمتها 148,983,790 ألف جنيه مصري خصص للبنك 500,000 وثيقة (احتفاظ) قيمتها الاسمية 5,000,000 ألف جنيه مصري لمباشرة نشاط الصندوق .

وقد قام البنك بشراء عدد 1,600,000 وثيقة (متاحة للبيع) بمبلغ 17,898 ألف جنيه مصري بلغت قيمتها الاستردادية في تاريخ الميزانية 19,498 ألف جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ الميزانية 12.1864 ألف جنيه مصري كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ 60,256,564 وثيقة حيث بلغ صافي أصول الصندوق في 30 يونيو 2012 مبلغ 734,311 ألف جنيه مصري .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك على 4.5 في الألف أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي العمولات 1.162 ألف جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012 أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

ج - صندوق استثمار الحياة (ذو العائد اليومي التراكمي والتوزيع الدوري " يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية")

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة الوطني كابيتال لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق 5,000,000 وثيقة قيمتها 50,000 ألف جنيه مصري خصص للبنك 500,000 وثيقة (احتفاظ) قيمتها الاسمية 5,000 ألف جنيه مصري لمباشرة نشاط الصندوق .

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ الميزانية 8.94406 جنيه مصري كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ 1,488,268 وثيقة حيث بلغ صافي أصول الصندوق في 30 يونيو 2012 مبلغ 13,311 ألف جنيه مصري.

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك عل 6.0 فى الألف أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي العمولات 39.9 ألف جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012 أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

د - صندوق استثمار البنك الوطني المصري لادوات الدخل الثابت (ذو العائد اليومي التراكمي والتوزيع الدوري "نماء")

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة الوطني كابيتال لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق 6,081,969 وثيقة قيمتها 60,819,690 ألف جنيه مصري خصص للبنك 500,000 وثيقة (احتفاظ) قيمتها الاسمية 5,000 ألف جنيه مصري لمباشرة نشاط الصندوق .

وقد قام البنك بشراء عدد 1,953,768 وثيقة (متاحة للبيع) بمبلغ 20,000 ألف جنيه مصري بلغت قيمتها الاستردادية في تاريخ الميزانية 20,748 ألف جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ الميزانية 10.61938 جنيه مصري كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ 3,128,058 وثيقة حيث بلغ صافي أصول الصندوق في 30 يونيو 2012 مبلغ 33,218 ألف جنيه مصري.

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك على 3.5 فى الألف أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي العمولات 56.1 ألف جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2012 أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

38 - أحداث هامة

تعرضت جمهورية مصر العربية منذ بداية عام 2011 لأحداث أثرت تأثيراً ملموساً على القطاعات الاقتصادية بوجه عام وأدت في معظم الأحوال الى انخفاض ملموس للأنشطة الاقتصادية . ويعتمد

حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع والفترة الزمنية التى ينتظر عنها أنتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار.